جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم

الدكتور محسن عبدالحميد احمد

الرياض

1411 هـ - 1990 م

اتجاهات ظاهرة الجريمة
في المجتمع العربي في العقد القادم(*)

الدكتور محسن عبدالحميد أحمد

١ ـ المقدمـــــة

عندما بدأت في إعداد محاضرة اليوم عن اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم، وجدت أن هذا الموضوع، مع ما يبدو عليه من وضوح للوهلة الأولى فهو لا يخلو من صعوبة في تحديد الاطار المناسب لعرضه، لقد كنت أمام أحد ثلاثة مداخل لتناول موضوع المحاضرة بالدراسة، الأول ما يمكن أن نطلق عليه بالمدخل أو التناول النظري للموضوع حيث يتم فيه استقراء التراث العلمي لانتقاء مجموعة الفروض التي يسود بينها نوع من الاتساق المنطقي، وذلك بهدف بلورة اطار تصوري يشكل أساساً يقترب بنا من موضوع المحاضرة

إلاَّ أن هذا التناول النظري في غيبة من وجود نظرية علمية لتفسير الجريمة كظاهرة اجتماعية يظل مفتقداً للصدق العلمي وفاقداً الصلة بجذور واقع المجتمع العربي، وبالتالي يصبح العمل نوعاً من

(*) ألقيت هذه المحاضرة بعمان بتاريخ ١٩ صفر ١٤١٠هـ الموافق «١٩ سبتمبر ١٩٨٩م».

التصورات النظرية التي تتأكد معقوليتها نتيجة لمنطقيتها فقط، وعلى النقيض من هذا المدخل فقد كان بالامكان البقاء قدر المستطاع قريباً من الواقع المباشر والتعبير عن أية معطيات ذات أهمية بارزة في فهم هذا الواقع، إلاَّ أن هذا التناول في غياب حقائق وبيانات واحصاءات وافية ودقيقة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة والتحليل هي قفزة متسرعة في الاستقراء من القليل المعروف من الوقائع والحقائق

ونظراً لقصور المسلكين السابقين في توفير التناول العلمي المناسب لرصد اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي لم يكن أمامي سوى أن أجمع أفضل ما في النقيضين من عناصر توفر امكانية أكثر ملاءمة لمعالجة موضوع محاضرة اليوم

٢ ـ الجريمة كظاهرة اجتماعية.

لاشك أن الجريمة في عصرنا الراهن تشغل بال الكثير من المفكرين والعلماء بعد أن تكشف مدى خطورتها وازدياد انتشارها، فالجريمة كظاهرة اجتماعية عامة تسود كل المجتمعات البشرية رغم اختلاف ثقافاتها وأبنيتها الاجتماعية ودرجة نموها وتقدمها الاقتصادي، بمعنى أن الجريمة موجودة في كل مجتمع وإن اختلفت ملامحها من مجتمع لآخر، وعلى هذا فإن الجريمة موجودة دائماً كظاهرة اجتماعية متداخلة وظيفياً مع باقي الظواهر الاجتماعية في المجتمع، وإن تغيرت صورها ومظاهرها.

لهذا فإن التغيرات التي تحدث في ملامح الظاهرة الاجرامية في

مجتمع معين تعكس التغيرات التي تحدث في المجتمع بانساقه الكبرى النسق الاجتماعي ونسق الثقافة ونسق الشخصية

ولتحديد مفهومنا للجريمة كظاهرة اجتماعية لغرض هذه المحاضرة نقول باختصار إذا كان السلوك الاجرامي هو ما جاء انتهاكاً لحرمة القانون وأن الجريمة لا تكون كذلك الاَّ إذا حددها المجتمع وعرفتها القوانين بهذه الصفة، فإننا لا نعتبر أي نوع من السلوك الاجرامي بأنه ظاهرة في المجتمع الا اذا تكرر هذا الفعل بانتظام بين فئة أو جماعة في المجتمع أو في بعض فئاته، أو انتشر بين معظم الجماعات في فترة معينة من الزمن، وبالتالي فالظاهرة الاجرامية تتعلق بمعدل التكرار المنتظم والمتزايد لنوع معين من الجرائم في فترة معينة من الزمن

٣ ـ الاحصاءات الجنائية

ومع وجود الجريمة في المجتمع الاَّ أنه لا يمكن القطع بمقياس واقعي الى تحديد نسبتها الحقيقية أو مقدار انتشارها ما دمنا نفتقر الى توفر احصاءات جنائية دقيقة لأنها الوسيلة التي لا غنى عنها في تحديد حجم وأبعاد واتجاهات الجريمة ومدى ما تشغله من حيز في المجتمع، وذلك بحصر تكرارات السلوك الاجرامي بأنماطه المتباينة وتقدير نسبة هذه التكرارات الى المجتمع الأصلي بفئاته المختلفة، وتصبح هذه الاحصاءات ذات معنى إذا ما تواصلت وعلى فترات زمنية متتابعة تمكن من رصد حركة الظاهرة الاجرامية وتقلباتها بالزيادة والنقص، والوضع الراهن للاحصاءات الجنائية في كثير من الدول العربية يجعل

هذه الاحصاءات غير ذات قيمة لتحديد حجم الجريمة داخل المجتمع بل وتعطي في بعض الأحيان انطباعاً مغايراً، كما يبدو ذلك واضحاً في احصاءات جميع الدول حتى تلك التي قطعت شوطاً طويلا في محاولة ضبط احصاءاتها وتدقيقها

إن أهم القضايا التي تثار حول الاحصاءات الجنائية الرسمية سواء في الوطن العربي أو في دول العالم الأخرى هي أن هذه الاحصاءات لا تعكس الحجم الفعلي للجريمة ذلك لأن مجموع عدد الأفعال الاجرامية التي تحدث في مجتمع ما لا يمكن معرفته من واقع الاحصاءات الجنائية الرسمية، وإنما الأفعال الاجرامية التي تخطر بها الشرطة هي التي توفر أول وسيلة للعد في هذه الاحصاءات

وعلى هذا فليست كل الجرائم تصل مباشرة الى علم الشرطة، وليست كل الجرائم التي تسجل من الأهمية لتصبح محل تحليل ودراسة، وليست كل الجرائم الهامة تحدث بصورة منتظمة لتصبح ظاهرة ذات معنى يمكن تحديد اتجاهاتها المستقبلية

ولمعالجة محدودية وقصور الاحصاءات الجنائية الرسمية فقد استحدثت أساليب جديدة للتغلب على مشكلة تحديد الأفعال الاجرامية التي تحدث ولا تخطر بها الشرطة، وهو ما يطلق عليه بالأرقام المعتمة أو المغفلة Dark Figures في الاحصاءات الجنائية وهي تمثل الاجرام الخفي الذي لم يصل الى علم الشرطة، لقد استخدمت عدة أساليب حديثة للبحث على نطاق واسع في أوروبا وأمريكا لاستقصاء مدى الاجرام في المجتمع نشير باختصار الى بعضها وهو

أسلوب الدراسات المتعلقة بضحايا الجريمة، وأسلوب آخر هو الدراسات القائمة على الاعترافات أو أسلوب التقرير الذاتي الذي يتم فيه سؤال أفراد عينة من المواطنين دون ذكر أسمائهم عن الأفعال الاجرامية التي ارتكبوها خلال فترة زمنية معينة ولم تصل الى علم الشرطة، هذان الأسلوبان من الدراسة يمثلان محاولات للجوء الى مصادر بديلة للاحصاءات الجنائية الرسمية لتحديد حجم الجريمة الفعلي في المجتمع وتحليل اتجاهات الجريمة به.

٤ ـ الدراسات الاحصائية المقارنة

ومع محدودية وقصور الاحصاءات الجنائية الرسمية على مستوى الدولة فإن استخدام هذه الاحصاءات في الدراسات المقارنة بين الدول تواجه مشاكل منهجية أساسية، لاختلاف التعريفات القانونية للسلوك الاجرامي بين مختلف الدول ولاهتمامها بالتركيز على الأفعال التي تأتي ضد قوانينها الجزائية، كما أن المقارنات بين معدلات الجريمة لدول مختلفة في نقطة واحدة من الزمن يجب النظر اليها بحذر، ومن بين الأساليب التي تستخدم للتغلب على هذا القصور في المقارنات بين الاحصاءات الجنائية للدول هو أن يتم تحليل مستقل لاتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية معينة في كل بلد على حده، ومقارنة هذا مع الاتجاهات المماثلة في الدول الأخرى.

بهذه الطريقة فالمقارنة ليست بين معدلات الجريمة لدول مختلفة في نقطة جامدة من الزمن ولكنها بين اتجاهات في معدلات الجريمة لدول مختلفة خلال فترة زمنية محددة.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة رائدة في هذا المجال بالعمل على تحسين المعرفة بمدى حدوث الجريمة المبلغ عنها في الدول الأعضاء وذلك بحفظ وتطوير قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة عن طريق الاستمرار في اجراء دراسات استقصائية خمسية عن اتجاهات الجريمة في الدول الأعضاء وجمع المعلومات وخاصة المعلومات الاحصائية القابلة للمقارنة فيما بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون فيما بينها بوضع عملية استعراض وتحليل البيانات الوطنية المتصلة بالجريمة في اطار أوسع لتعزيز القدرة على التعامل مع الجريمة تعاملاً فعَّالاً، ويتم هذا العام تنفيذ استقصاء الأمم المتحدة الثالث عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم القضاء الجنائي وإستراتيجيات منع الجريمة بجمع معلومات وبيانات احصائية عن الجريمة في الدول الأعضاء في السنوات من عام ١٩٨٠م الى عام ١٩٨٦م

٥ ـ اتجاهات الجريمة من واقع الاحصاءات الجنائية للدول العربية

إن تحليل اتجاهات الجريمة من واقع الاحصاءات الجنائية يكون أكثر دلالة عندما تقاس في ضوء عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية تكون في شكل سلاسل زمنية، ورغم عدم توفر البيانات الاحصائية المناسبة واللازمة للدراسات الاحصائية المقارنة في معظم الدول العربية، رغم هذا فقد أمكن لغرض هذه المحاضرة، جمع بعض البيانات الاحصائية لحساب حجم الاجرام لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان في تسع دول عربية في عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م، ونظراً للتغير الذي يحدث في أسلوب جمع البيانات وتسجيلها وتصنيفها

وتبويبها من عام لآخر في كثير من الاحصاءات الجنائية بالدول العربية، فإنه من الصعوبة بمكان تحليل اتجاهات الجريمة داخل البلد العربي الواحد، وبالتالي يكون من الصعب تحديد أي اتجاهات للجريمة في المجتمع العربي.

ولهذا فقد اقتصر جمع البيانات على ثلاث جرائم رئيسية وهي القتل العمد، والسرقات على اختلاف أنواعها، وجرائم المخدرات تفادياً لاختلاف تنميط الجرائم بالاحصاءات الجنائية العربية

من البيانات التي تم جمعها اتضح أن معدلات جرائم القتل العمد والسرقة بكافة أنواعها وجرائم المخدرات قد زادت في عام ١٩٨٤م عن عام ١٩٨٣م في بعض الدول العربية، فقد زادت معدلات جرائم السرقة بأنواعها المختلفة في سبع دول عربية، وزادت معدلات جرائم القتل العمد في خمس دول عربية، وزادت جرائم المخدرات في أربع دول عربية، وقد حاولنا الاستفادة من الاحصاءات والبيانات الخاصة باتجاهات الجريمة بالدول العربية في السنوات من عام ١٩٨٠م الى عام ١٩٨٦م من واقع استقصاء الأمم المتحدة الثالث عن اتجاهات الجريمة في الدول الأعضاء (والذي أجري هذا العام وتم الانتهاء من جمع بياناته في شهر يونيو الماضي) بما يسمح بتحليل البيانات والاحصاءات فترة زمنية ممتدة لسبع سنوات، ولكن للأسف لم يكن قد استجاب لاستقصاء الأمم المتحدة هذا حتى أول هذا الشهر «سبتمبر ١٩٨٩م» الاَّ ثلاث دول عربية فقط هي قطر ومصر والأردن نورد بياناتها في الجدول رقم «١»، ويتضح من بيانات هذا الجدول نفس اتجاه الزيادة في حجم الجرائم الثلاث القتل العمد، والسرقات على اختلاف أنواعها، وجرائم المخدرات.

الجدول رقم (١)

حجم الجريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٩٨٦م

مسلسل	نوع الجريمة	الدولة/العام	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١	القتل العمد	قطر	٥	٤	٤	٠٥	٠٦	٦	٦
		مصر	٩١٤	٧٧٢	٦٣٢	٦١٥	٠٧٠٣	٠٧٦١	٠٧٧٥
		الأردن	٥٩	٥٤	٤٣	٠٤٧	٠٧٠	٠٨١	٦٦
٢	السرقات على اختلاف انواعها	قطر	٢٧٤	٢٥٩	٠٣٦٧	٠٤٠٧	٠٤٣٧	٣٦٧	٠٤٠٢
		مصر	١٦٩١٨	١٥٧٥٢	١٤٧١٣	٠١٦٠٢٣	٠١٦٤٧٩	٠١٧٨٢٦	٠١٧٩٧٢
		الأردن	٣٦٤٨	٠٣٧٦٥	٣٢٧٧	٠٣٤٦٥	٠٣٨٥٩	٢٩٩٠	٠٤٧٧٦
٣	جرائم المخدرات	قطر	٢٦	٠٤١	٠٤٣	٠١٢٢	٩٤	٨٨	٠١٤٧
		مصر	—	—	—	٦٩٢٣	٠٧٥٧٢	٠٧٨٨٢	٠٩٦٨١
		الأردن	٢٧	٢٣	٠٢٥	٠٤٦	٠٦١	٠١٣٢	٠١٣٥
٤	العدد الاجمالي للجرائم (جنايات + جنح)	قطر	٣٥٣٩	٢١٣٧	٠٢٢١٦	٠٣١٠٦	٣٠٤٧	٢٧٧٣	١٩٧٩
		مصر	١,٨٩٩,٩٩٣	١,٨٤٣,٣٠١	١,٣٢٠,٧٦٤	١,٠٣٣,٣٢٩	٠١,٠٨٨,٠٢٩	٠١ ٢٦١ ١٣٣	٠١,٢٨٧,٨٦٧
		الأردن	١٥,٩٥٢	٠١٦,٢٠١	١٤,٢٥٨	٠١٥,٢٤٢	٠١٦,٢١٥	٠١٦,٣٤١	٠١٩,٥٧٩

والسؤال هنا هل يمكن من واقع هذه الاحصاءات توقع زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم؟

من الواضح أن الاجابة على هذا التساؤل هو «لا»

طالما أن الاحصاءات الجنائية المنشودة بالدول العربية لا تسمح باستخدام منهجية متطورة للتحليل الاحصائي تقوم على سلاسل زمنية احصائية ممتدة لفترة زمنية كافية تمكنا من تحديد اتجاهات الجريمة بصورة يكثر دقة وتفصيلا، ومع هذا فهناك طرق ومناهج أخرى لدراسة الاتجاهات المستقبلية في مجال الجريمة لا تعتمد على الاحصاءات الجنائية بل على خبرة معرفة الباحث بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموجرافية الراهنة لبلد ما وعلى فهم مشاكله وموارده وعاداته وتقاليده

مع الاستفادة من المعارف المستخلصة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية

ومن بين هذه الطرق والمناهج ما يطلق عليه طريقة «التكهن» وهي بديل للتنبؤ الاحصائي وتستخدم في حال عدم توفر البيانات الأساسية والاحصاءات السليمة، كما هو الحال بالنسبة لوضع الاحصاءات الجنائية بالدول العربية الآن

وتنطوي هذه الطريقة على قيام أحد الخبراء بتصور الاتجاهات المحتملة في المستقبل مع بيان الأساس المنطقي الذي بني عليه تصوره هذا

٦ ـ اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي من وقاع معطيات الحاضر.

قبل أن أدلي بدلوي وأعرض تكهناتي الشخصية عن اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم، وللاقلال من محاذير مثل هذه التكهنات الشخصية سأحاول.

أولا استعراض بعض معطيات الحاضر التي تمكننا من استشراق اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم

وسأبدأ باستعراض أهم ثلاثة عوامل ـ من وجهة نظري ـ ستكون لها آثار واضحة في هذا المجال، وهي التغير الاجتماعي والحضاري، والانماء الاقتصادي والاجتماعي، والنمو السكاني في المجتمعات العربية المعاصرة والتي يمكن ايجازها فيما يلي

أولا التغير الاجتماعي والحضاري.

يتسم العالم المعاصر الذي نعيش فيه، كما يجمع العاملون في ميادين الفكر والمعرفة، بأنه عالم سريع التغير، عالم يتفاعل محتواه البشري والمادي في اطار من التأثير المتبادل بينهما مما يؤدي الى حركة تغير مستمرة من العسير الوقوف على نقطة محددة فيها إن التغير الذي يتسم به عالمنا المعاصر يشير في الواقع الى نوعين من التغير يدركهما الانسان من واقع علاقته ببيئته أولهما هو التغير الكمي الذي ندركه بقياسنا للطريقة التي يتغير بها وضع الأشياء من حيث الزمان

والمكان بعد تأثير قوى معينة على بيئتنا الطبيعية، والنوع الآخر من التغير هو ذلك الذي يتصل بالفروق المشاهدة لابعاد الأشياء وأشكالها كما تحددها خبراتنا السابقة، أي اختلاف أبعاد وأشكال الأنماط المألوفة للأشياء، هذا النوع من التغير هو ما نطلق عليه اصطلاح «التغير الحضاري والاجتماعي» وهو تغير يمكن قياسه أيضاً ولكن ما يقاس منه هنا هو الكيف وليس الكم ولأول مرة في تاريخ العالم المكتوب نصل الى مرحلة يتفاعل فيها التغير الكمي والتغير الكيفي مما تسبب عنهما الاضطراب والقلق اللذان أصبحا سمة مميزة لعالمنا المعاصر وفي هذا الاطار من التغير المستمر ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية تختلف عن تلك العلاقات والظواهر التقليدية، ومن بين الظواهر الاجتماعية التي تأثرت وتتأثر بالتغير الحضاري والاجتماعي ظاهرة الجريمة

وعلى هذا يمكن توقع ظهور أنماط جديدة وصور مستحدثة من الجرائم في العقد القادم تختلف عن الجرائم التقليدية المعروفة كنتيجة لعوامل التغير الحضاري والاجتماعي في المجتمع العربي.

ثانياً الانماء الاقتصادي والاجتماعي

من المسلم به أن المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها تمر بتطورات مستمرة متناولة الكثير من أنظمتها ومؤثرة تأثيراً مباشراً وواضحاً في بنائها الاجتماعي، بعض هذه التغيرات يتم بطريقة تلقائية، كما ذكر في التغير الحضاري والاجتماعي والبعض الآخر يتم

وفق خطط مرسومة وسياسات موضوعة لتحقيق أهداف محددة ومقصودة

ففي ظل تطلعات وآمال العنصر البشري في عالم قصرت فيه المسافات ووجدت به دول مطَّردة التقدم وأخرى نامية تتطلع الى تعويض ما فاتها، وتسعى الى حقها في الوجود والحياة، بدأت كثير من دول العالم تولي اهتماماً خاصاً بتحسين مستوى معيشة مواطنيها بصورة لم تشهدها تلك الدول من قبل حتى أصبح هذا العصر يسمى بحق «عصر التنمية» من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من هذا المنطلق اهتمت جميع الدول العربية كدول نامية بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستهدفة بذلك تنمية مواردها واستغلال ثرواتها المحلية بطريقة تضمن حياة أفضل لمواطنيها، ولحماية مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلجأ كثير من الدول الى استخدام القانون لمنع الاعتداء على الأموال العامة والخاصة المستثمرة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان هناك رأي يعزي سبب الجريمة كنمط من أنماط الفعل الاجتماعي الى القانون نفسه باعتباره أداة مقننة من أدوات الضبط الاجتماعي، فإن هذا يفسر احصائياً زيادة صور الجرائم المستحدثة في الدول التي تعمل على ترشيد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية باستخدام القانون

وعلى هذا يمكن توقع زيادة عدد الجرائم ضد الأموال وخاصة الأموال العامة، وأن تصبح لهذه الجرائم صور متعددة ومستحدثة عن

جرائم الملكية التقليدية وذلك كنتيجة لعمليات الانماء الاقتصادي والاجتماعي بالوطن العربي.

ثالثاً النمو السكاني

إذا كان عدد سكان العام في عام ١٩٨٨م قد بلغ ٥,١١٢ بليون نسمة فقد بلغ عدد سكان الدول النامية ٧٦,٧٪ من هذا العدد، وإذا كانت نسبة الزيادة الطبيعية لسكان العالم في الفترة من عام ١٩٨٥م الى عام ١٩٩٠ ستبلغ ١٧٪ للعالم كله فإنها ستبلغ في الدول المتقدمة ٥٪ وفي الدول النامية ٢١٪، وإذا كانت الخصوبة الكلية (عدد الأطفال المتوقع ولادتهم للمرأة الواحدة في سن الانجاب) تبلغ ١,٩ لنساء الدول المتقدمة، فإنها تبلغ ٣,٩ لنساء الدول النامية، أي أكثر من الضعف، فلا غرابة إذا ما عرفنا أن الدول العربية وهي دول نامية تتميز في وقتنا الحاضر بمعدلات عالية للنمو السكاني لم يعرفها التاريخ من قبل واذا ما استعنا بنموذج التحول السكاني الذي وضعه علماء السكان للربط بين التحول السكاني من الزيادة الى الهبوط وبين مراحل التصنيع في المجتمع التي تصنف الى أربع مراحل هي مرحلة ما قبل التصنيع، مرحلة التحول، مرحلة التصنيع، ومرحلة ما بعد التصنيع، نجد أن معظم الدول العربية تقف الآن في المرحلة الثانية وهي مرحلة التحول في منتصف الطريق قبل الدخول الى مرحلة التصنيع حيث تتميز هذه الدول بهبوط متزايد في معدلات الوفيات فيها، بينما تهبط معدلات المواليد ببطء مما ينتج عنه معدلات مرتفعة للنمو السكاني من هذا

يمكن تسارع النمو السكاني في الدول العربية واستمراره بمعدلات عاليه ولفترة طويلة خاصة وأن كثيراً من هذه الدول يمكن أن تظل في مرحلة التحول السكاني هذه ولا تستطيع الافلات منها الى المرحلة التالية، وذلك لأن بعض الظروف التي أتاحت للدول الصناعية أن تنمو ليست متوافرة الآن وإذا كان معظم علماء الجريمة يتفقون على أن توزيع السكان حسب الفئات العمرية مهم لأن معظم الجرائم، من ناحية نسبية، ترتكبها فئة العمر من السكان ما بين ١٥ ـ ٢٤ عاماً، ولما كانت هذه الفئة العمرية من السكان يتوقع زيادتها في العقد القادم في جميع الدول العربية كنتيجة لطبيعة النمو السكاني بها، فإنه يمكن توقع أن يؤثر ذلك تأثيراً واضحاً في اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم.

٧ ـ اتجاهات الجريمة في العقد القادم أهم التوقعات.

من هذه العجالة التي أشرنا فيها الى ملامح التغير الاجتماعي والحضاري والانماء الاقتصادي والاجتماعي والنمو السكاني في المجتمع العربي يتضح تعدد وتباين العوامل المؤثرة في اتجاهات الجريمة في العقد القادم مما لا يسمح الاَّ بالتكهن ببعض الاتجاهات وبعض صور الجرائم التي أتوقع حسب تصوراتي الشخصية أن تبرز أو تستحدث في المجتمع العربي في العقد القادم وهي بايجاز كالآتي:

أولا ستتميز الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم بالتحول تدريجياً الى النمط العلمي والمتخصص سواء في جانبه المتعلق بفكرة الجريمة ذاتها ثم طريقة ارتكابها ووسيلة اتمامها، أو في جانبه المعتمد

على الاستعانة بكافة ما يزخر به العصر من انجازات علمية وأساليب فنية متطورة ولا شك أن هذا الاتجاه يتمشى مع سمة العالم المعاصر الذي نعيش فيه بما يحويه من انجازات علمية كبيرة في كافة مناحي الحياة تركت بصماتها على مختلف جوانب الفكر والنشاط الانساني الخير منه والشرير

ثانياً سيزيد حجم الجريمة وستزداد معدلاتها في المجتمع العربي في العقد القادم بسبب تسارع النمو السكاني في الدول العربية واستمراره بمعدلات خاصة في فئة العمر ما بين ١٥ ـ ٢٤ عاماً، ولأسباب أخرى غير مباشرة منها ازدياد الوعي الأمني للمواطنين بالدول العربية وتعاونهم مع الشرطة في الابلاغ عن الجرائم، ازدياد درجة ثبات وصدق الاحصاءات الجنائية الرسمية المنشورة بالدول العربية واستخدام منهجية متطورة للتحليل الاحصائي، ارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية حيث توضح الدراسات أن معدلات الجريمة تزيد مع زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما بالمقارنة بالدول الأخرى، وكذلك للتوسع في استخدام القانون كأداة مقننة من أدوات الضبط الاجتماعي لحماية استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحماية أمن المجتمع

ثالثاً: ستزداد معدلات جرائم العنف والتطرف في بعض الدول العربية لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن بين الأسباب الاقتصادية عجز معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية عن ملاحقة النمو السكاني وضيق فرص العمال والخدمات خاصة في الريف

والبادية، مما يؤدي الى الهجرة غير المنظمة للمدينة وتحول أجزاء من المدن الكبرى الى أحياء فقيرة متخلفة، ومن بين الأسباب الاجتماعية تغير المعايير الاجتماعية ليصبح معيار الثروة هو الذي تقاس به المكانة الاجتماعية مما يدفع الى التحايل للحصول على المال حتى ولو كان بطريقة غير مشروعة أو أخلاقية، لقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن الزيادة في الضغوط الاجتماعية التي تقاس بمعدلات التضخم (ارتفاع أسعار الحاجات وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود) وما يصاحبه من اضعاف للأسرة كنظام اجتماعي مساند يصاحبه في معظم الدول زيادة في أغلب مقاييس العنف والعدوانية.

رابعاً ستظهر أنماط جديدة من جرائم الأسرة في بعض المناطق الحضرية العربية تأخذ صور عنف غير مألوفة يصدم الشعور العام بتناقضه مع ما يعرفه المجتمع العربي من تواد، وتراحم، وتعاطف بين أفراد الأسرة ويخرج على مفهوم تماسك الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع ومن المعروف أن الأسرة الممتدة تتقلص كلما تعقدت العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وتحل محلها الأسرة النووية في المجتمعات الحضرية لتشمل مجرد الأب والأم والأولاد، ونتيجة لذلك فإن الأسرة في خضم زحام الحياة بالمدينة تواجه مشكلاتها بمفردها بغير معين أو مساعد من المجتمع المحيط بها، وتزداد هذه المشكلات تفاقماً مع ازدياد الحاجيات والمطالب وصعوبة اشباع رغبات أفراد الأسرة في الوقت الذي تتضاعف فيه تكاليف الحياة وتعجز موارد الأسرة عن ملاحقة الالتزامات والاحتياجات.

خامساً سيظهر نمط جديد من الجريمة مرتبط بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وسينشر خلال العقد القادم لتطور المجتمعات العربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتنظيمياً هذا النمط الجديد هو الجريمة الاقتصادية وتتمثل الجريمة الاقتصادية في جرائم الرشوة والاختلاس وتزوير الأوراق الرسمية وتزييف العملة والمسكوكات وتهريب النقد والاتجار في السوق السوداء وغيرها

ويمكن القول بأن الجريمة الاقتصادية تتسم بعدة صفات وخصائص تميزها عن غيرها من الجرائم فهي لا تقع الاَّ بصفة عمدية كما أنها بطبيعتها جريمة غالباً ما يكون الدافع لها تحقيق مكاسب مالية، كما أن المجنى عليه في هذا النوع من الجرائم يكون عادة طبقة اجتماعية معينة أو المجتمع بأسره دون تحديد أو تخصيص لشخص بعينه كما في الجرائم العادية الأخرى. ورغم أن الجريمة الاقتصادية لا تتم بشكل علني واضح الاَّ أن ضررها وخطورتها قد يفوق غيرها من الجرائم ذلك لأنها يمكن أن تحطم كثيراً من الحياة الاقتصادية في المجتمع مما يؤثر مادياً ومعنوياً على أفراده وامكاناته في التنمية

سادساً ستظهر في المجتمع العربي في العقد القادم نماذج جديدة من المجرمين ستفرزها مشاكل من بينها تفشي البطالة بين مئات من الشباب المتعلمين الذين يعجزون عن الالتحاق بأعمال تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم العقلية مما سيترتب عليه تخلفهم عن أقرانهم في الوصول الى مكانات اقتصادية واجتماعية تحقق طموحاتهم، لهذا سيلجأ بعضهم الى انتهاج سلوك انحرافي بغية الوصول الى مستويات

أعلى من دخل أقرانهم ومن ثم سيتبنون قيماً عدوانية تبرر لهم القيام بأي عمل ما دام يدر عائداً كبيراً وسريعاً، والتحايل للحصول على المال بأي وسيلة

سابعاً ستستمر الجرائم المتصلة بالمخدرات وستزداد معدلاتها في كثير من الدول العربية في العقد القادم وسترتبط ارتباطاً ايجابياً وعالياً مع انحراف الأحداث وجرائم الشباب والجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية، كما سيزداد اعتماد المهربين على وسائل مستحدثة في التنفيذ بأمل الهروب من أجهزة الأمن بعد أن شددت كثير من الدول العقوبة المقررة لتهريب المخدرات والوصول بحدها الأقصى الى حد الاعدام

لقد أضحت مشكلة المخدرات مشكلة عالمية بكل المقاييس، فهناك مائة دولة في العالم تتعامل مع المخدرات بصورة أو أخرى سواء من ناحية التهريب أو الزراعة أو النقل أو التعامل بالادمان، كما أن هناك خمس عشرة اتفاقية دولية أبرمت منذ هذا القرن بدءاً باتفاقية شنغهاي عام ١٩٠٩ وانتهاءً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي أبرمت في ڤيينا عام ١٩٨٨م ورغم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت والجهود التي بذلت للتصدي لمشكلة المخدرات على الأصعدة الوطنية والدولية، الا أن تيار المخدرات لم يتوقف بل زاد خطورة وعنفاً، ولا يخفى على أحد أن العامل الحاسم في التصدي لتجارة المخدرات الدولية يرتبط بالتمويل وبغير الاقتراب المباشر من مصادر الثروة المالية، فإن هذه التجارة

سيظل لها من السيطرة والتأثير ما لايمكن مقاومته والتصدي له، وأخبار سيطرة بارونات المخدرات على دولة كولومبيا وعلى العديد من دول أمريكا اللاتينية قريب الى الأذهان وتتناقله أجهزة الاعلام الدولية والمحلية في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد يجب أن نكون على حذر حتى لا تتحول بعض الدول العربية مستقبلا الى أسواق تغرق بالمخدرات تعويضاً لأسواق الدول التي قد تنجح خططها الحالية في المواجهة المنظمة لخطر المخدرات

ثامناً ستتمثل الزيادة المحتملة في حجم الجريمة في الدول العربية في العقد القادم الى حد كبير في جرائم الممتلكات بسبب ازدياد المتاح منها بازدياد اقتناء المستحدثات العصرية من سيارات وأجهزة الكترونية ومعدات وأدوات حديثة مقترناً ذلك بزيادة الدوافع لارتكاب جرائم السرقة والاعتداء على ممتلكات الآخرين لا سيما وأن مثل هذه الجرائم يرتكبها في العادة شبان ولأسباب تتعلق بوضعهم الاجتماعي أو حاجتهم للمال للانفاق على ملذاتهم أو ادمانهم للمخدرات، وكذلك لازدياد الفرص المتاحة لارتكاب الجريمة وضعف فرص القبض على مرتكبيها وادانتهم مع استمرار القصور في الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية

تاسعاً ستظهر صور مستحدثة من الجرائم في المجتمع العربي في العقد القادم تنطوي على معارف ومهارات متقدمة وتنظيم وتنفيذ محكم لتحقيق كسب مادي كبير وسريع، وتعتبر هذه الصور المستحدثة من الجرائم نتاج مجموعة من الظروف تختلف اختلافاً

كاملا عن ظروف الجرائم التقليدية المعروفة، فجرائم الكمبيوتر، والتلوث البيئي، والغش التجاري والضريبي، وتجارة الأطعمة الفاسدة وغيرها ما هي الاَّ نتيجة لحسابات دقيقة من جانب أشخاص يتمتعون بذكاء ومهارة فنية عالية أو نتيجة لاهمال شديد، أو جهل متعمد من جانب أشخاص يسعون الى تحقيق مكاسب كبيرة وفورية بغض النظر عن الضرر المحتمل الذي قد يلحق بأفراد المجتمع أو المجتمع ككل.

وأكتفي بهذا القدر من العرض ليتسنى استثمار باقي الوقت للرد على اسئلتكم وقبل ختام هذه المحاضرة أحب أن أشير الى ما سبق وأن ذكرته في بدايتها وهو أنه من الصعب الكشف عن اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم في غيبة من وجود احصاءات جنائية عربية دقيقة، لهذا فكل ما سبق عرضه في هذه المحاضرة من أفكار وآراء ينبغي اعتباره تكهنات وليس اتجاهات مبنية على حقائق وبيانات واحصاءات وافية وصحيحة ومنتظمة

المراجـــــع

المراجع العربية

- الدكتور أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥م
- الدكتور صلاح عبدالمتعال التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية مكتبة وهبة القاهرة: ١٩٨٠م
- الدكتور محسن عبدالحميد أحمد. أهمية البحث العلمي والتدريب في المواجهة المنظمة لخطر المخدرات أعمال المؤتمر الاسلامي العالمي الثاني لمكافحة المخدرات رابطة العالم الاسلامي اسلام أباد ١٤٠٩هـ.
- ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية دليل تطوير احصاءات القضاء الجنائي. المكتب الاحصائي السلسلة واو العدد ٤٣ هيئة الأمم المتحدة نيويورك ١٩٨٧م
- تقرير المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها هيئة الأمم المتحدة ڤيينا ١٩٨٧م
- الحلقة العربية الافريقية للدفاع الاجتماعي وسائل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة الاقتصادية المجلة الجنائية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ١٩٦٦م
- الندوة الشاملة لدراسة آثار صدور الأمر السامي بعقوبة الاعدام لمهربي المخدرات الرئاسة العامة لرعاية الشباب الرياض ١٤٠٨هـ.

- النشرة العربية للجرائم المسجلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة المكتب العربي لمكافحة الجريمة بغداد. الأعوام من ١٩٦٧ - ١٩٨٤م

المراجع الأجنبية

Archer, D. and Yartner, R.:Violence and Crime in Cross-national Perspective, New Haven, CT, Yale Univesity Press, 1984.

- Brenner, M.H.:«Time Series Analysis - Effects of the Economy on Criminal Behaviour and the Administration of Criminal Justice». In Economic Crises and Crime, UNSDRI Publication No. 15, 1976.

Cohn, L. and Felson, M.:«Social Change and Crime Trends», American Sociological Review, 44, p.p. 588-608, 1979.

Cressey, D. and Ward, D., Delinquency, Crime and Social Process, Harper and Row, New York, 1969.

- Flango, V.E. and Sherbenon, E.L.:«Poverty, Urbanization and Crime», Criminology, 14, 3, pp. 331-346, 1976.

James Q. Wilson, Thinking About Crime, Basic Books, New York, 1983.

- Krohn Marvin:«A Durkheiman Analysis of International Crime Rates», Social Forces, vol. 57:2/1978, pp. 654-670.

- Lafree, Y.D. and Kick, E.L.: «Cross-national Effects of Developmental, Distributional and Demographic Variables on Crime: A Review and Analysis». In International Annals of Criminology, 1985.

- Landon, S.F.:«Trends in Violence and Aggression: A Cross-Cultural Analysis» International Journal of Comparative

Sociology vol. XXV, No. 3-4, 1984, pp. 133-158.

- Neuman W.L., Berger R.J.: «Competing Perspectives on Cross-National Crime: An Evaluation of Theory and Evidence», The Sociological Quarterly, vol. 29, No.2, 1988, pp. 281-313.

Radzinowiez, L. and King, J.:The Growth of Crime: The International Experience, New York, Basic Books, 1977.

- Shelley, Louise I.:Crime and Modernization: The Impact of Industrialization and Urbanization on Crime, Carbondale, South Illinois Univerity Press, 1981.

Sutherland, E. and Cressey D., Principles of Criminology, J.B. Lippincott Co., New York, 1960.

- Walf, P.:«Crime and Development: An International Comparison of Crime Rates», Scandinavian Studies in Criminology, vol. 3, pp. 107-120, 1971.